

## التناص النحوي في نصّ عبد القاهر البلاغيّ النّقديّ التّقديم والتّأخير أنموذجاً

د. ناصيف ناصيف \*

د. سهام صقر \*\*

علا يوسف \*\*\*

(تاريخ الإيداع ٢٠٢١/ ٢/ ٩ . قبل للنشر في ٢٠٢١/ ٥/ ١٨)

### □ ملخّص □

يعدّ الاشتغال على التناص في النصوص النقدية حقلاً معرفياً بكرةً في الدراسات النقدية العربية، التي توجّهت - في شطرٍ كبيرٍ منها- إلى دراسة التناص في النصوص الإبداعية. من هنا ، فقد سعت هذه الدراسة إلى إلقاء بعض الضوء على مفهوم التناص النقديّ ، وتخيّرت نصّاً تراثياً غنياً متنأً لها ؛ هو النصّ البلاغيّ النقديّ لعبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) ، وضبطت مجال الدراسة ببحث تناصّ نصّه البلاغيّ النقدي مع النصوص النحوية في قضية محدّدة هي: التّقديم والتّأخير ، متوجّهةً إلى عددٍ من الأسئلة التي ترمع الإجابة عنها ؛ وأهمّها: ما أهمّ النصوص التي تستحضرها قراءة نصّ عبد القاهر البلاغيّ في التّقديم والتّأخير؟ وما طبيعة التّحويل الذي أجراه النصّ لهذه النصوص بعد أن تشربها ، واستدرجها إلى بنيته الخاصّة؟ ثمّ ما علاقة النّحو بالبلاغة في النصّ المدروس؟ وما مدى فاعليّة التناصّ بوصفه آليّة قراءة في تأويل نصّ نقديّ؟

كلمات مفتاحيّة: التناصّ النقديّ ، النّحو ، البلاغة ، الجرجانيّ ، التّقديم والتّأخير

\* أستاذ دكتور - قسم اللّغة العربيّة - كليّة الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

\*\* مدرّسة - قسم اللّغة العربيّة - كليّة الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

\*\*\* طالبة دراسات عليا ( دكتوراه) - قسم اللّغة العربيّة - كليّة الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

## The Syntactical Inter-textuality in the critical-rhetorical discourse of *Abed-alkaher Al-jurjani* "Anastrophe Sample".

Dr.Nassif Nassif\*  
Dr.Siham Sakr\*\*  
Aula Yousef \*\*\*

(Received 9/2 /2021. Accepted 18/5/2021)

### □ ABSTRACT □

Tackling the textual inter-textuality at the critical text is an unprecedented discipline in the Arabic -literary criticism which studying the textual inter-textuality in the creative literary texts. Therefore ,the study tries to highlight on the critical inter-textuality concepts choosing a cultural- loaded text ,which is Abd-alkaher Al-jourjani text(471)H. The study scope is the rhetorical inte-rtextuality with the syntactical inte-rtextuality in a specific issue the (Anastrophe),questioning and answering the following questions :what are the essential texts Abd-alkaher Al-jourjani 's texts bring back in anastrophe ? The texture of the text transformation beyond the textual absorption and how attracting the texts into its own structure? The relation between the Syntax and the Rhetoric in Al-jourjani text?How efficient the inter-textuality strategy in interpreting the critical text?

**KeyWords:**Critical-intertextuality, Syntax , Al-jourjani , Rhetoric, Anastrophe.

---

\*Professor at Arabic language and Literature Department –Tishreen University –Lattakia-Syria.

\*\*Doctor - Arabic Department-Faculty of Arts and Humanities-Tishreen University-Lattakia-Syria.

\*\*\*P.HD student Arabic Department-Faculty of Arts and Humanities-Tishreen University-Lattakia-Syria.

**مقدمة:**

ينطلق هذا البحث من الإيمان بضرورة مقارنة التراث مقارنةً جديدةً ، تتكشف معها إمكاناته المخبوءة في الوقت نفسه الذي تحافظ على خصوصيته ، وتحدد موقعه في سياقه التاريخي. انطلاقاً من ذلك ، فقد تخير البحث التناص ( intertextuality ) مدخلاً معرفياً لدراسة النصوص ؛ فهو الأقدر على بلورة الرؤية السابقة عبر قراءة النصوص من داخلها ، وكشف علاقاتها بغيرها ؛ لتشكيل منظومة يتحدد بها كل نص بعلاقاته ، وتشابكه مع غيره. وقد انتقى في التطبيق نصاً من أغنى نصوص التراث ؛ هو نص عبد القاهر الجرجاني ؛ فسلط الضوء على تناصه مع النصوص النحوية في قضية واحدة هي: التقديم والتأخير كأنموذج يبحث التفاعل النصي في هذه القضية ، ويكشف مواضع الاشتباك ، وطرائق التحويل.

ومن المهم الإشارة إلى أن غاية البحث الأساسية ليست دراسة التقديم والتأخير في نص عبد القاهر البلاغي وفق ما درجت عليه الدراسات السابقة ؛ فقد أنجزت دراسات كثيرة عني قسم منها بدراسة التقديم والتأخير في النحو العربي عامةً ، واهتم قسم آخر بدراسته في نص عبد القاهر خاصةً ؛ وهي - على أية حال - دراسات كثيرة أفاد منها البحث<sup>(١)</sup>. وإنما يشكل التناص بؤرة اهتمام البحث ؛ فالغاية بحث التفاعل النصي في نص عبد القاهر البلاغي مع نصوص المدونة النحوية ؛ ومنها نص عبد القاهر نفسه. وما التقديم والتأخير إلا أنموذج تطبيقي يوطر حقل الدراسة ، ويضبطه .

**أهمية البحث وأهدافه:**

تأتي أهمية البحث - إضافة إلى قراءة التراث بعيون معاصرة - من تخير نص نقدي موضوعاً تطبيقياً للتناص ؛ فقد اكتفت الدراسات ببحث التناص في النصوص الإبداعية ، مع أن ظهور الكلام على التناص النقدي كان مبكراً نسبياً في سبعينيات القرن الماضي<sup>(٢)</sup> ، غير أن دراساتنا العربية تجاهلت هذا الحقل الخصب للدرس التناصي ممثلاً في النقد ، وعكفت على دراسة التناص في الشعر والرواية . أما هدف البحث فهو الكشف عن طبيعة تفاعل نص عبد القاهر البلاغي النقدي مع النصوص النحوية السابقة والمعاصرة في قضية التقديم والتأخير ؛ لتعيين النصوص الغائبة التي تستحضرها القراءة ، والكشف عن آليات امتصاصها ، وتحويلها ، وتوظيفها في البنية النصية الجديدة.

**طرق البحث ومواده:**

ينتهي البحث سمناً وصفياً تحليلياً تفسيرياً ينتهي إلى التقويم ؛ فيستقرئ نص عبد القاهر البلاغي النقدي ( كتاب دلائل الإعجاز خاصة ) ، كاشفاً عن أهم النصوص التي يحيل عليها في قضية التقديم والتأخير ، متقرئاً لها ، مبيناً وظائفها الجديدة المنوطة بها في النص الجديد ، موضحاً طبيعة التحويل الذي يحكم علاقة اللاحق بالسابق. وبناءً عليه، تكون مادة البحث هي : نص عبد القاهر البلاغي النقدي ( كتاب "دلائل الإعجاز" خاصة ) ، والنصوص النحوية

(١) من هذه الدراسات: إشكالية التقديم والتأخير في الدرس البلاغي التراثي ، فاطمة البريكي ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد ٢٠ ، الآداب (٢) ، ٢٠٠٨م ، ٢٥٥-٣١٧ ، والنظم ومفهوم الاختيار (دراسة في إمكانات النحو عند عبد القاهر الجرجاني) ، سارة أشرف سليمان ، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، جامعة القاهرة ، إشراف: أ. د. عبد الحكيم راضي ، ٢٠١٧م ، ٢٣-٦١ .

(٢) أول مقال عن التناص النقدي نُشر عام ١٩٧٦م ، في مجلة (الشعرية) في فرنسا ، للباحثة البرازيلية ليلي بيرون موزاي .

التي ثاقفها وناصها ، منفتحاً - في الوقت نفسه- على نصّ عبد القاهر النحوي من جهة ، والتّصوص البلاغيّة النقدية التي لا تنفصل عن الدّرس النحوي من جهة أخرى.

### نصّ عبد القاهر والتناص النحوي:

لم يقتصر مصطلح التناص منذ ظهوره أول مرّة ، في كتابات جوليا كريستيفا في ستينيات القرن الماضي على مفهوم واحد ؛ فقد رصد مارك أنجينو عام ١٩٨٣م مفهوماتٍ عدّة للتناص<sup>(١)</sup> ، اختلفت باختلاف رؤى النقاد ، ومناهجهم ، وخلفياتهم الأيديولوجية. أمّا وكنا في هذا البحث فهو جوهر رؤية جوليا كريستيفا التي تحيل على النصّ بوصفه إنتاجية ، وتُعرّف التناص بأنه ترحالٌ للنصوص ، وتداخلٌ نصّيّ ، وتشربٌ وتحويلٌ لنصوصٍ أخرى ؛ ليغدو كلّ نصّ - وفق هذه الرؤية- تناصاً<sup>(٢)</sup>. كما نوّكّد رؤية باختين المؤسسة للرؤية السابقة ؛ خاصةً كلامه على الحوارية ، والكرنفالية ، والزواية المتعدّدة الأصوات ؛ فكتاباته أهمّ ما كُتب عن الممارسات التناصية قبل بلورة المصطلح<sup>(٣)</sup> .

وقد ارتبطت ولادة مصطلح التناص بالجنس الرّوائي في كتابات باختين على نحوٍ خاصّ ، ثمّ اشتهر تطبيقه في حقل الدّراسات الأدبية عموماً بعد شيوع التناص بوصفه أهمّ المفاهيم النقدية التي أفرزتها مرحلة ما بعد البنيوية . ومع توسّع النظرية بدأ الحديث عن أشكال جديدة للتناص ، وتوظيفاتٍ متعدّدة له ؛ من ذلك الكلام على التناص النقدي الذي خصّصت له الباحثة ليلي بيرون موزاي مقالاً في العدد (٢٧) في مجلة الشعريّة في فرنسا عام ١٩٧٦م ، قدّمت فيه رؤيةً خاصةً للتناص في النقد<sup>(٤)</sup>، منطلقةً من مبدأ عمّ يذهب إلى أنّ النقد تناصيّ دائماً ؛ ذلك أنّ المعنى العامّ للتناص يتعلّق دائماً بكتابة نصّ حول نصّ آخر ، وحوارٍ نصٍّ لآخر .

أمّا في الدّراسات العربيّة ، فقد كان مفهوم الحوارية ؛ وهو أسّ التناص النقدي ، شبه غائبٍ عن الدّرس النقديّ العربيّ - قديمه وحديثه- بيدّ أنّنا نقبض على نويّة هذا المعنى في تراثنا اللّغوي ؛ فنقف في لسان العرب على « ناقدت فلاناً إذا ناقشته في الأمر»<sup>(٥)</sup> . وهذا يحيلنا على الاعتداد بالحوارية بوصفها أهمّ

(١) وذلك في مقالٍ مهمّ بعنوان ( "التناصية" بحثٌ في انبثاق حقلٍ مفهوميّ وانتشاره) ، نُشر في مجلة العلوم الإنسانية ، فرنسا ، المجلد ٦٠ ، العدد ١٨٩ ؛ لقراءة المقال كاملاً ينظر: آفاق التناصية ( المفهوم والمنظور) ، مجموعة من المؤلّفين ، تعريب وتقديم: محمد خير البقاعي، ط١، جداول ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣م ، ٧٥-١١١.

(٢) ينظر: علم النصّ ، جوليا كريستيفا ، ترجمة: فريد الزاهي ، ومراجعة: عبد الجليل ناظم ، ط٢ ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٧م ، ٢١.

(٣) أرجع تودوروف جذور التناص إلى الشكلانيين الروس ؛ فقد بيّن شكوفسكي أنّ النصوص لا تُدرَك إلا من خلال علاقاتها بالنصوص الأخرى . إلا أنّ باختين هو أول من صاغ نظريةً بكلّ معنى الكلمة في هذا الشأن ؛ ينظر: الشعريّة ، تودوروف ، ترجمة : شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة ، ط٢ ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٠م ، ٤١.

(٤) رأت الباحثة أنّ العلاقة بين المبدع والنّاقذ تتضمّن الخضوع ؛ فالأدب نصّ يعلو النصّ النقديّ . ولذلك وجدت أنّ النظرة التقليديّة إلى النقد بوصفه ميتالغّة تلغي إمكانية إقامة حوارٍ حقيقيّ بين النصّ النقدي والنصّ الإبداعيّ ؛ فالحوار يتطلّب المساواة ، ويسقط مع الخضوع والتبعية. وانتهت في دراستها إلى أنّ رؤية النقد بوصفه كتابةً موازيةً للكتابة الإبداعية السبيل الوحيدة للحديث عن تناصّ نقديّ حقيقيّ. لقراءة المقال كاملاً ينظر: التناص النقدي ، ليلي بيرون موزاي - البرازيل ، ترجمة: سعيد بن الهاني ، نوافذ ، العدد ٣٤ ، السعودية ، ٢٠٠٥م ، ٥٥-٨٤.

(٥) لسان العرب ، ابن منظور ، تحقيق: عبد الله الكبير ، ومحمّد حسب الله ، وهاشم محمّد الشاذلي ، دار المعارف ، (د.ت) ، ٤٥١٧/٥(نقد).

خصائص النصّ النقديّ ، ويبين أنّ دراستنا التّناصّ في نصّ نقديّ ليس بدعاً ، بل يبدو عدم قيام مثل هذه الدّراسات إلى الآن أمراً مثيراً للتّساؤل.

معلومٌ أنّ عبد القاهر الجرجانيّ قدّم في نصّه البلاغيّ النقديّ ممثلاً بكتابه : أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، نظريّةً بلاغيّةً كبرى في النّقد العربيّ القديم ، شبك فيها العقائد ، والأسس النّحويّة ، والنّظريّات الفلسفيّة والبلاغيّة ؛ ففجّر إبداعاً فكريّاً تأسيسياً ، لعلّ أهمّ سماته تكامل الرّؤية ، وفرادتها. بيد أنّ جوهر النّظريّة ، والقاعدة التي بنى عليها بناءه الشّامخ كان لغويّاً نحوياً ؛ لذا توجّه البحث في دراسته التّناصّ إلى النّواة النّحويّة ، وجهد في الإجابة عن أسئلةٍ مهمّةٍ على غرار ما يأتي : ما وظيفة النّحو في بناء نصّ عبد القاهر البلاغيّ النقديّ؟ وما الآليّة التي تفاعلت فيها النّصوص النّحويّة مع نصّه البلاغيّ ؟ وما مدى فاعليّة التّناصّ بوصفه آليّة قراءة في تأويل نصّ نقديّ؟ وبعد ، فإنّه من نافلة القول - بعد التّقديم السّابق - الإشارة إلى أنّ المقصود بالتّناصّ النّحويّ في دراستنا هذه : دراسة التّناصّ في حقل النّحو ؛ أي دراسة تناصّ النّصّ المدروس مع النّصوص النّحويّة السّابقة والمعاصرة له في باب التّقديم والتّأخير الذي اخترناه أنموذجاً تطبيقيّاً لدراستنا هذه.

### التّقديم والتّأخير :

نوه نصّ عبد القاهر بالطّاقات التي يكتنزها هذا الأسلوب ؛ فافتتح فصل التّقديم والتّأخير بالقول : « هو بابٌ كثير الفوائد ، جمّ المحاسن ، واسع النّصرُف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة ، ويُفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمّعهُ ، ويلطّف لديك موقعهُ ، ثمّ تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطّف عندك ، أن قدّم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكانٍ إلى مكانٍ»<sup>(١)</sup>. من الجليّ أنّ هذا الكلام ينسبُ بحث التّقديم والتّأخير إلى ميدان البلاغة ، باحثاً عن جماليّات النّصّ ، مسوّغاً لها. بيد أنّ الجملة الأخيرة منه تؤكد الانطلاق من النّحو ؛ فتحويل اللفظ عن موقعه الافتراضيّ في التّرتيب ، والعدول به عن الأصل الذي أقرّته النّصوص النّحويّة للجملة العربيّة يستحضر الرّتب النّحويّة ، وينبّه على الاستناد إليها.

إذن ، يفترض هذا القول ، وطبيعة مبحث التّقديم والتّأخير ، الاحتفاظ بهذا الأساس النّحويّ ، ثمّ البناء عليه للنّفاذ منه إلى الفروق بين التّراكيب وأوجه بلاغتها. إلا أنّ معاينة نصّ عبد القاهر البلاغيّ النقديّ تجلو صورةً أخرى تحكم علاقة نصّه بنصوص النّحاة فيما يتعلق بالرّتب النّحويّة ، واختلاف النّظر إلى (التّقديم والتّأخير) بين حقليّ النّحو والبلاغة ؛ إذ عُنيّت بنصوص النّحاة بترتيب الكلام ، ومعماريّة الجملة ، واهتمّت بمواقع عناصرها ؛ فتكلّمت على التّقديم والتّأخير عبر نوعين من الرّتب النّحويّة<sup>(٢)</sup> : رتبٌ محفوظةٌ ، لا يجوز انتهاكها ، تحفظ موقع الكلمة في التّركيب ،

(١) كتاب دلائل الإعجاز ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ١٠٦.

(٢) ظهر مصطلح الرتبة مع ابن جني (٣٩٢هـ) ؛ إذ أفرد باباً لذلك أسماء (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) ؛ ينظر : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصريّة ، ١٩٥٧م ، ٢٩٣/١-٣٠٠ . بيد أنّ المفهوم موجودٌ ؛ فقد أشار إليه سيبويه بقوله (حدّ الكلام) ، وأضاف إليه المبرّد تعبير (الأصل) ، كما ذكر ابن السّراج (المرتبة) ؛ ينظر : مفهوم الرتبة النحوية ، د.سامي عوض ، وحسن شحود ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلميّة ، المجلد ٢٤ ، العدد ١٧ ، ٢٠٠٢م ، ٨٧ .

ولا يجوز معها مخالفة نسق الجملة العربية. ورتب غير محفوظة، متغيرة؛ تمنح المنكلم قدراً من الحرية، وتتيح له الخروج على الأصل؛ فيقدم ما حقه التأخير، ويؤخر ما حقه التقديم<sup>(١)</sup>.

وإذا ما عدنا إلى نص عبد القاهر، وحاولنا كشف الأسس التي يقوم عليها، بدا عدم محورية الرتبة التي أقرتها نصوص المدونة النحوية في مبحث التقديم والتأخير؛ يؤكد ذلك إشارات عدة؛ أهمها ما تكشف عنه قسمة التقديم إلى وجهين<sup>(٢)</sup> (على نية التأخير، ولا على نية التأخير)؛ فينحى قانون الرتبة؛ إذ يتجاهل نصه بشكل كامل تقريباً<sup>(٣)</sup>

الوجه الأول (التقديم الذي يُقال إنه على نية التأخير<sup>(٤)</sup>) الذي ينضوي تحت قانون الرتبة القار في النصوص النحوية. أما الوجه الآخر (تقديم لا على نية التأخير)، فينقض الرتبة النحوية على نحو كامل؛ ذلك أن ما ذكره هنا لا يُعدّ تقديماً في النحو؛ لمجيء كل شيء على أصله. كما يظهر هذا التجاهل للرتبة في الكلام على تقديم الاسم على الفعل في الاستفهام والخبر المثبت والمنفي؛ إذ يمثل لذلك بتقدم الفاعل على الفعل أحياناً، وبتقديم المفعول على الفعل أحياناً أخرى، مع اختلاف رتبتي كل منهما في النص النحوي (للفاعل رتبة محفوظة بعد عامله، أما المفعول فيجوز تقديمه على عامله). ومثل ذلك في لزوم تقديم (مثل) و(غير) على الفعل في سياقات بلاغية معينة؛ حتى بات استعمالهما على هذا السبيل شيئاً مركزاً في الطباع، وهو جارٍ على عادة كل قوم<sup>(٥)</sup>.

ومن كل ما سبق يستوقفنا مثال ضربه النص للتقديم لا على نية التأخير؛ جاء فيه: «وأظهر من هذا قولنا: "ضربت زيداً" و"زيد ضربته"، لم تقدم "زيداً" على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له»<sup>(٦)</sup>. وهذا يستحضر نص سيبويه في "باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل فدم أو أحر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم" الذي قال فيه: «.. فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنياً عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، وإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»<sup>(٧)</sup>. وفي هذا تتبدى مركزية نص سيبويه في نص عبد القاهر على نحو جلي؛ إذ أعاد نص الدلائل إحياء النص السابق الذي يبرز فيه أمران: التقديم والتأخير،

(١) حصر ابن السراج الرتب المحفوظة في ثلاث عشرة رتبة في باب (التقديم والتأخير) منها: تقدم الصلة على الموصول، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، الخ؛ ينظر: الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، ٢/ ٢٢٢-٢٤٧.

(٢) ينظر: كتاب دلائل الإعجاز، ١٠٦.

(٣) باستثناء تقديم المفعول على الفعل في الاستفهام والنفي؛ ينظر: نفسه، ١٢١-١٢٢، ١٢٦.

(٤) جاء هذا التعبير في شرح السيرافي لكتاب سيبويه الذي ذكر فيه أن الخليل كان يستقيح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ؛ فذكر السيرافي في شرحه لذلك: «.. وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبراً مقدماً والنية فيه التأخير، كما تقول ضرب زيداً عمرو والنية تأخير زيد...»؛ ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ١٢٧/٢.

(٥) ينظر: كتاب دلائل الإعجاز، ١٣٨-١٤٠.

(٦) نفسه، ١٠٧.

(٧) الكتاب، ٨١/١. وقد تضمن نص الدلائل هذا النص مع نسبه الصريحة مرتين؛ ينظر: ١٣١، ١٤٥.

واشتغال الفعل بضميره) الذي ذكر نصّ سيبويه مفهومه، ونصّ الدلائل مصطلحه) ، ونقل مركز الاهتمام من الاشتغال إلى التقديم والتأخير؛ خاصة أنّ نصّ سيبويه رأى هذا التقديم عربياً جيداً على خلاف ما نُقل عن الخليل ، مكرراً شواهده نفسها<sup>(١)</sup> ، موظفاً ذلك في الكشف عن الفروق الدلالية بين الجملتين: الاسميّة والفعلية ، مع إدراكه الزاسخ أنّه « لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم »<sup>(٢)</sup>.

على هذا الأساس ، يتكشّف تجاهل النصّ للرتب النحوية وتغييبها تحت تأثير سطوة البحث الدلالي ؛ فدأب على استقصاء فروق المعاني الناتجة من اختلاف مواقع الكلمات ، ودرجة مناسبتها المقاصد والسياقات ، والتدليل عبر هذه اللطائف على الإعجاز. وفق ذلك ، لم يكتفِ النصّ بالوقوف على ما يجوز تقديمه ، أو حصر التّوجه البلاغي فيما يقع في غير باب، بل نظر في التراكيب كلّها ( التوليدية منها والتحويلية)<sup>(٣)</sup> ، باحثاً في أسرار خروج التّركيب بصورته التي أُخرج بها . ومن هنا بحث في سرّ تقديم الفعل - مع أنّ حقّه التقديم - بالدرجة نفسها التي بحث فيها تقديم المفعول على فعله. وفق هذا المنظور تتصدّر الرّؤية البلاغية ، وتعلو نظيرتها النّحوية الصّرف.

### تقديم مفيدٍ وآخر غير مفيدٍ:

بمعزلٍ عن تحويل نصّ عبد القاهر للرتب النّحوية ، فقد نقض نصّه - صراحةً - قسمة التقديم والتأخير إلى مفيدٍ حيناً ؛ للناية والاهتمام ، وغير مفيدٍ حيناً آخر ؛ للتصرف في اللفظ والتوسعة على الشّاعر ، من دون تسمية نصوصٍ بعينها ؛ وذلك يحيل على التّراثين النّحوي والبلاغي معاً ؛ إذ نصّت نصوص نحوية وبلاغية على اضطرار الشّاعر إلى التقديم والتأخير - أحياناً - لإقامة الوزن ، دون أن يكون لذلك صلة بالمعنى ؛ كنصوص ابن طباطبا<sup>(٤)</sup> ، وقدامة بن جعفر<sup>(٥)</sup> ، وابن جنّي<sup>(٦)</sup> ، وابن سنان الخفاجي<sup>(٧)</sup>.

ونرى أنّ هنالك سببين يتنازعان القسمة السابقة في نصوص هؤلاء وغيرهم ؛ الأول نظرة معيارية ترى في الخروج على النسق الأصليّ قباً<sup>(٨)</sup> ، والآخر قلة التّحقيق وتدقيق النّظر في فروق النّظم وعلّة فساده ؛ إذ نسبوا القبح الذي أحسّوه بذانقتهم إلى التقديم والتأخير ؛ لمخالفته النسق المعتاد ؛ فلم يلتفتوا إلى قبجه في موضع دون آخر، ولم يبحثوا في علّة هذا القبح ؛ أهو عائدٌ إلى أسلوب التقديم والتأخير في نفسه، أم إلى عدم ملاءمته الموضع الذي هو فيه

(١) المثال الآخر الذي ضربه نص عبد القاهر على التقديم لا على نية التأخير " زيد المنطق" ، و" المنطق زيد" ؛ ينظر: كتاب دلائل الإعجاز ، ١٠٧ .

(٢) نفسه ، ١١٢ .

(٣) وازنت دراسات عدّة بين (التحويل) لدى النحاة العرب ، وتشومسكي الذي تُنسبُ إليه النظرية التوليدية التحويلية الحديثة ؛ مثل: (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث ، نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠م) ، و(التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته ، راجح بومعزة ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، إربد- الأردن ، ٢٠٠٨م) . وقصدنا بعناية نص عبد القاهر بالتراكيب التوليدية تلك التي تُمثّل الأصل في النّظم والتأليف ؛ كالقول: (ضربُ زيداً) ، والتراكيب التحويلية تلك التي خالفت النسق الأصليّ للجملة العربية ؛ وهو ما سناه النحاة الفرع مقابل الأصل التوليدي ؛ وذلك مثل (زيداً ضربته) ؛ فجرى التحويل هنا بإعادة الترتيب.

(٤) ينظر: كتاب عيار الشعر ، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٥م ، ٧٢ .

(٥) ينظر: نقد الشعر ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د. ت) ، ١٦٥ .

(٦) ينظر: الخصائص ، ٣٨٢ / ٢ .

(٧) ينظر: سرّ الفصاحة ، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر ، ١٩٥٢م ، ١٢٥ .

(٨) وهو ما يظهر في نصوص أصحاب النّظرة اللغوية الصّرفة ؛ كنصّي ثعلب والمرزباني.

، وعدم تناسبه مع أجزاء النظم الأخرى ، ثم ملاءمة ذلك كله لمقاصد المتكلمين؟ بيد أن عدم التحقيق يتفاوت ، بين نص وآخر ؛ فنجد معظم النصوص تكتفي بإعادة التركيب إلى أصله دون تعليق<sup>(١)</sup> ، على حين تلمح طائفة منها إلى قبح هذا العدول التركيبي ؛ فلا تذكر من أمثلة التقديم والتأخير إلا ما استعمل على وجه مخالف للصواب<sup>(٢)</sup> ، وتتنبه طائفة أخرى لجماليات التقديم والتأخير في بعض المواضع ، والمعاني الجديدة التي يولدها يولدها هذا الأسلوب<sup>(٣)</sup> ، وتطغى الصبغة النحوية الخالصة على كثير من نصوص المدونة النحوية كما أشرنا .

وهنا - في سياق بناء نص عبد القاهر نفسه عبر الهدم والبناء معاً - نمتص النصوص السابقة ، ونحوّل في إطار بنية معرفية جديدة مضبوطة المفاهيم ؛ فيدقق في الكلام على الخلل في التقديم والتأخير ، ووصف الكلام - تبعاً لذلك - بفساد الترتيب ، واضطراب التركيب ، وهلهلة النسج ، والإشارة إلى رداءة الموقع ، ووضع الأشياء في غير مواضعها ، ويتحوّل هذا في نص عبد القاهر ؛ لينتقل من إطار النظرة العامة المحكومة بمعياريّة لغوية حيناً ، أو فنيّة تقليديّة حيناً آخر إلى علم مضبوطٍ يلتحم فيه اللغوي بالفني ، ويقوم على الدقائق ، بعيداً عن العلم المجمل الذي يكتفي بالإشارة الدالة . تبعاً لذلك لم يكتفِ نصّه بالإحالة على فساد النظم ، بل ذكر علته الدقيقة ؛ وهي مخالفة أصول النحو الموضوعة له في التقديم والتأخير<sup>(٤)</sup> .

وبموجب هذه الرؤية الشاملة ينقض نصّ الدلائل وجود التقديم والتأخير لمجرد الاضطراب ، نافية أن يكون تبديل مواقع الكلمات في التركيب ضرباً من العبث اللفظي الذي لا يتصل بالمعنى ، موافقاً للنظريّة النحوية التي يقدّمها باسم (النظم) ؛ فمن « البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدلّ تارة ، ولا يدلّ أخرى»<sup>(٥)</sup> . ولا يخفى - في هذا السياق - تأثير حضور التقديم والتأخير في النصّ القرآني ؛ إذ يمارس النصّ المقدس سلطته على نصّ عبد القاهر ، وتتأكد جماليات هذا الأسلوب بوصفه أسلوباً مستخدماً في نصّ معجز ببلاغته . لذا تنتقل بؤرة اهتمام النصّ - بتأثير هذه السلطة - من التقديم والتأخير في حال الخلل (في معظم النصوص السابقة لنصّ عبد القاهر بصورة عامّة) إلى جماليات التقديم والتأخير ، وبحث الإضافات التي يمنحها للتركيب (في نصّ عبد القاهر) . يؤكد ذلك كثرة الشواهد القرآنية في مبحث التقديم والتأخير على حساب نظيرتها الشعرية . ولعلّه من المفيد - في هذا السياق - التوقف عند بيت الفرزدق الذي كثر دورانه في كتب النحو والبلاغة بوصفه شاهداً على التقديم والتأخير ، وتكلف الشاعر وتعبه ؛ قال الفرزدق<sup>(٦)</sup> :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا      أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

(١) ينظر: البرهان في وجوه البيان ، ابن وهب الكاتب ، تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف ، مكتبة الشباب ، مصر ، ١٩٦٩م ، ١٢٥-١٢٦ .

(٢) ينظر: كتاب عيار الشعر ، ٦٧-٧٢ ، والموشح (مأخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر) ، المرزباني ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، نهضة مصر ، ٩٧ ، ١٢٨ ، ٢٠٨ ، ٢٩٠ .

(٣) ينظر: الكتاب ، ٣٤/١ .

(٤) ينظر: كتاب دلائل الإعجاز ، ٨٤ .

(٥) نفسه ، ١١٠ .

(٦) لم نجده في ديوانه ، بيد أنه نسب إليه في كتب التراث ؛ ينظر مثلاً: طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجمحي ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ٣٦٥/٢ (برواية أخرى) ، والكامل ، أبو العباس المبرّد ، تحقيق: د. محمد أحمد الذّالي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧م ، ١/٤٢ ، وكتاب عيار الشعر ، ٧٢ ، والموشح (مأخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر) ، ١٢٨ ، وسرّ الفصاحة ، ١٢٥ .

فمع انعقاد إجماع على فساد نظمه<sup>(١)</sup> ، نجد رأيين لافتين حوله ؛ الأول نقله نصّ ابن سلام الجمحي الذي قال عن الفرزدق : « كان يُداخل الكلام ، وكان ذلك يُعجب أصحاب النحو<sup>(٢)</sup> ؛ من ذلك البيت السابق . والآخر ذُكر في نصّ المبرّد الذي وصف البيت بأنه من أقبح الصّور وأهجن الألفاظ ، وأبعد المعاني<sup>(٣)</sup> ، ثمّ علّق بالقول : « ولو كان هذا الكلام على وجهه لكان قبيحاً ، وكان يكون إذا وضع الكلام في موضعه أن يقول : وما مثله في الناس حيّ يقاربه إلا مملّكٌ ؛ أبو أمّ هذا المملّك أبو هذا الممدوح ، فدلّ على أنه خاله بهذا اللفظ البعيد ، وهجنه بما أوقعه فيه من التّقديم والتّأخير<sup>(٤)</sup> . »

إنّ إشارة نصّ ابن سلام إلى إعجاب أصحاب النّحو بالبيت تقتصر - في الأغلب - على كونه موضع شاهدٍ ، إلا أن نصّ المبرّد يتنازعه اتجاهان متضادان ؛ الإقرار بالتّوظيف الخاطيء للتّقديم والتّأخير من جهة ، والإعجاب الخفيّ به من جهة أخرى . بيد أنّنا لا نظنّ أنّ هذا الإعجاب يندرج تحت ما أشار إليه نصّ ابن سلام ، بل يتعلّق بالصّورة التي يخلقها التّقديم والتّأخير - وإن كانت غير موفقة في هذا الموضع - وهي صورة تزول عند وضع الكلام في موضعه بحسب تعبير نصّ المبرّد .

### فروق المعاني وبلاغة التّقديم والتّأخير :

بالانتقال إلى الكلام على أسرار التّقديم الذي يشغل القسم الأكبر من مبحث التّقديم والتّأخير في نصّ عبد القاهر ، ويكشف عن فروق المعاني ، ويبحث في مواضعها ، نجد النصّ يدخل في حوارٍ مباشرٍ مع نصّ سيبويه في كلامه على تقديم الفاعل والمفعول : « كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم يبيانه أعى ، وإن كانا جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم<sup>(٥)</sup> ؛ فيصونه ، ويُعلي شأنه ، ويصف النّصوص اللاحقة له بالبعد عن جوهر البلاغة ؛ لاكتفائها بشرحه وضرب الأمثلة دون أيّة إضافة<sup>(٦)</sup> . إذ يبدو جلياً في هذا الموضع أنّ نصّ عبد القاهر حوى نصّ سيبويه ، وجعله نواةً وسّع دوائرها لبناء نصّه؛ فلم ينف أن يكون التّقديم للعناية والاهتمام ، بل تساءل : من أين كانت تلك العناية؟ وبمّ كان المقدم أهمّ؟ ثمّ استنطق شواهد كشف من خلالها عن أسرار التّقديم ، باحثاً عن أسرار بلاغة التّقديم ، وبعض دلائل إعجاز البيان القرآني . ولعلّ طبيعة هذه العلاقة بين النّصين تحكّم مبحث التّقديم والتّأخير كاملاً ، بيد أنّها في باب الاستفهام بالهمزة أكثر وضوحاً ، وحضور نصّ سيبويه فيه أوضح وأجلى ، لذا سنقصر الكلام على التّقديم في هذا الباب ؛ ليكون شاهداً على كينيّة حوار النّصين ، وتفاعلهما .

تبدو معالجة نصّ عبد القاهر للتّقديم في باب الاستفهام بالهمزة مشروطة بالسّياق ، والبلاغة ؛ لذا كان تناصّه جلياً مع نصّ سيبويه بوصفه أكثر النّصوص النّحويّة تنبهاً للأسرار البلاغيّة في هذا المبحث . ويمكننا - هنا -

(١) أشار نصّ عبد القاهر إلى ذلك في كتاب أسرار البلاغة بقوله: « يُضرب به المثل في تعسف اللفظ » ؛ قرأه وعلّق عليه : محمود محمد شاكر ، ط ١ ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ودار المدني بجدة ، ١٩٩١م ، ٢٠ ، وأشار في الدلائل أن ليس من أحد يخالف في كونه مثالا على فساد النظم ؛ ينظر : ٨٣ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ، ١ / ٣٦٤ .

(٣) ينظر : الكامل ، ١ / ٤١ .

(٤) نفسه ، ١ / ٤٢ .

(٥) الكتاب ، ١ / ٣٤ ، وذكر في كتاب دلائل الإعجاز ، ١٠٧ .

(٦) ينظر : كتاب دلائل الإعجاز ، ١٠٩ .

تأكيد هيمنة السياق البلاغي الملازم لبحث الإعجاز ، ودوره المركزي في عملية التحويل ، عبر مثال نسوقه يؤيد ما نذهب إليه. اخترنا لذلك كلام عبد القاهر على جواز دخول الهمزة على الجملتين الاسمية والفعلية في نصيّه : النحوي (المقتصد) ، والبلاغي النقدي (الدلائل) ؛ فقد تكلم في المقتصد على نوع من الحروف « يدخل على الاسم والفعل ، إلا أنه بالفعل أولى منه بالاسم ، فإذا أمكن حمله على الفعل لم يجز حمله على الاسم إلا على قبج ، وذلك نحو حروف الاستفهام كهل والهمزة... فإذا قلت : زيداً ضربته ، ثم أدخلت عليه همزة الاستفهام ، فقلت : أزيداً ضربته ، وجب أن نُضمَر فعلاً فينصبُ زيداً على قول من قال : زيداً ضربته ، على تقدير: ضربتُ زيداً ضربته... وذلك أن الاستفهام واقع على الفعل في التقدير والمعنى...»<sup>(١)</sup> ؛ فيؤكد نصّ سيبويه ، ويكرره<sup>(٢)</sup> ، مرشحاً ما أقرته نصوص المدونة النحوية. أما نصّ الدلائل فيحوّل النصّ النحوي ؛ إذ يعرض شواهد لهمزة الاستفهام عند دخولها على الجملتين: الفعلية والاسمية ، متدبراً أحوالها ( تقدّم الاسم أو الفعل والفعل ماضٍ ، وتقدّم أحدهما والفعل مضارع) ، والدلالات المرافقة لها في كلّ تركيب ؛ ليخرج بنقض قبج تقدّم الاسم على الفعل ، ونقض نصّه النحوي القائل إنّ الاستفهام واقع على الفعل سواء تقدّم الاسم أم الفعل ؛ فالمستفهم عنه - في الدلائل - هو ما يلي الهمزة<sup>(٣)</sup> .

وقبل العودة إلى كيفية احتواء نصّ عبد القاهر نصّ سيبويه ، نشير إلى أنّ همزة الاستفهام ( أمّ الباب) نالت عناية النصوص ؛ لخواصّ تنفرد بها - منها ما ذكرناه من دخولها على الجملتين الفعلية والاسمية- وهذا قريتها من حدود البلاغة ؛ لدخولها دائرة الاحتمال ، وإمكانية الاختيار من متعدد. ومن هنا لا يبدو انتقاء نصّ الدلائل لها غريباً.

تتكشف أولى إشارات هذا الاحتواء مع توظيف نصّ الدلائل مصطلحات نصّ سيبويه ؛ كمصطلحي استقامة الكلام ، وإحالته<sup>(٤)</sup>. ويتبدى الاحتواء وتفاعل النصين بتأكيد النصّ السابق وتثبيته أولاً ، ثم توسيع دوائره دوائر ثانياً عبر اختبار ضروب من التقديم التي أقر نصّ سيبويه قاعدتها العامة قائلاً بالعناية والاهتمام؛ فاعين نصّ الدلائل شواهد يتقدّم الاسم فيها تارة ، والفعل تارة أخرى ، مراعيّاً سياقاتها ؛ ليستتطق منها وجوه العناية ، وليصل- من ثمّ - إلى أسس تجري مجرى الأصل ؛ كالقول إنّ المقدم بعد الهمزة ( سواء كان اسماً أم فعلاً) هو المشكوك فيه ، وأنه المراد بالاستفهام. إضافة إلى ذلك ، فإنّ تنبّه نصّ سيبويه على بعض الدلالات التي تخرج إليها الهمزة ، دفع نصّ عبد القاهر إلى توسيع دائرة البحث عن دلالات أخرى ، مع تثبيت الدلالات السابقة ، وربطها بتراكيب معينة ، وسياقات محددة. مثال ذلك ما جاء في نصّ سيبويه في بيان الفرق بين هل والهمزة : «..وذاك أنّ هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنك إذا قلت: هل تضرب زيداً ، فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع ، وقد تقول : أتضرب زيداً وأنت تدعي أن الضرب واقع. ومما يدلّك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل أنك تقول للرجل: أطرباً ! وأنت تعلم أنه قد طرب ، لتويخه وتقرره . ولا تقول هذا بعد هل.»<sup>(٥)</sup>

(١) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية

العراقية ، ١٩٨٢م ، ١ / ٨٧.

(٢) ينظر: الكتاب ، ١ / ٩٩.

(٣) ينظر: كتاب دلائل الإعجاز ، ١١١.

(٤) ينظر: نفسه ، ١١٢.

هل.»<sup>(١)</sup> . فالنقط نص الدلائل هذه الإشارات، وثبتتها في نصه ، ثم فصل القول في الهمزة للتقرير؛ فتأتي حيناً تقريراً بفعل كان ، وإنكاراً له لم كان ، وتوبيخاً لفاعله عليه . وقد تجيء إنكاراً للفاعل إذا تقدم على الفعل إما لإنكار قيام الفاعل بهذا الفعل ، أو أن يُراد إنكار الفعل من أصله ؛ فيخرج اللفظ مخرج إنكار الفاعل؛ لأن ذلك أبلغ في انتفاء وقوع الفعل ، ثم بحث الفروق بين تقديم الفعل والاسم في حالتين: إذا كان الفعل ماضياً أو مضارعاً<sup>(٢)</sup>.

وبعد ، فالكلام السابق ينطبق على تفاعل النصين (نص عبد القاهر ونص سيبويه) في الكلام على التقديم في الخبر المثبت والمنفي، وفي تقديم النكرة على الفعل؛ ليتأكد انتساب نص الدلائل إلى نص سيبويه في مبحث التقديم والتأخير؛ وهو ما يجاهر به النص؛ فيحاور نص سيبويه بشكل صريح ، مع إحالة واضحة على النص ، مكرراً بعض شواهد<sup>(٣)</sup>. غير أن هذا الانتساب لا يقوم على التكرار - كما رأينا - ولا يرهن النص بمقولات النص الغائب نفسها ؛ فقد كشف البحث عن إضافة إلى هذه المقولات ، وتغيير فيها ؛ ليتنامى النص عبر شبك النحو بالبلاغة ، والانفلات من القيد النحوي عند اعتراض غايات النص التي تروم إبراز المعاني الخاصة بكل تركيب نحوي.

## النتائج:

وهكذا نستطيع أن نقر فاعلية التناص في قراءة النص النقدي وتأويله. وما دونه ليس إلا قراءة تقرت نصوصاً سمح المقام بمعالجتها ، وتخيرت نماذج تصح أن تكون عياراً على غيرها ؛ فالنص ما زال مفتوحاً على قراءات متعددة ، وتأويلات تتنوع بتنوع القراء ، واختلاف رؤاهم ، وأفاقهم المعرفية.

وقد تبين من المعالجة أن لا انفصال بين النحو والبلاغة في نص عبد القاهر البلاغي في كلامه على التقديم والتأخير ، وظهر أن النسق البلاغي متصدّر في هذا المبحث ، على حين كان النسق النحوي ظلاً له. وقد تمكن نص عبد القاهر - على نحو عام - عبر شبك علمي النحو والبلاغة من تكوين تصوّر فريد مبتكر في تراثنا النقدي يرى في الإبداع توظيفاً لإمكانات النحو ، محققاً بهذا الاقتران ارتقاءً بالعلمين معاً ؛ فكشف الغموض عن علم البلاغة ، وأصله ؛ بتحديد موضع المزية في الكلام ، بعيداً عن الأحكام الدوقية التأثرية التي كانت سائدة، وارتقى بالنحو بوصفه علماً معيارياً إلى أفق جديد ، يتجاوز مستوى الصحة اللغوية إلى الأسرار والجماليات.

وفي هذا كله يظهر أثر تفاعل السياقات في غنى النص ، وتجاوزه النصوص ذات المرجعية المعرفية الواحدة. وليس أدل على ذلك من اتفاق نص عبد القاهر النحوي مع نصوص النحاة ، واختلاف نصه البلاغي معها في القضية ذاتها.

كما أظهرت القراءة التناصية - إضافة إلى ما سبق - مركزية نص سيبويه في التقديم والتأخير في نص الدلائل، بيد أن هذا لا يعني ظهور مقولات نص سيبويه بهويته السابقة نفسها ؛ فقد امتصها نص الدلائل ، وحولها في بنيته، ورهنها بالرؤية البلاغية ، متجاهلاً - في سبيل ذلك - بعض الضوابط النحوية ، مخاتلاً بعضها الآخر ؛ لتستوي له رؤيته الخاصة.

(١) الكتاب ، ٣ / ١٧٥-١٧٦. وقد تبعه المبرد في ذلك ؛ ينظر: المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية ، ط٢، وزارة الأوقاف ، المجلس

الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، مصر ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ٣/٢٨٩.

(٢) ينظر: كتاب دلائل الإعجاز ، ١١٤-١٢٣.

(٣) ينظر: كتاب دلائل الإعجاز ، ١٠٧ ، ١٣١ ، ١٤٣ ، ١٤٥.

## المصادر والمراجع:

- (١) آفاق التّصانصيّة ( المفهوم والمنظور ) ، مجموعة من المؤلّفين ، تعريب وتقديم: محمّد خير البقاعي ، ط١ ، جداول ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣م.
- (٢) الأصول في النحو ، ابن السّراج ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٦م.
- (٣) البرهان في وجوه البيان ، ابن وهب الكاتب ، تقديم وتحقيق: د. حنفي محمّد شرف ، مكتبة الشباب ، مصر ، ١٩٦٩م.
- (٤) التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته ، رابح بومعزة ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ٢٠٠٨م.
- (٥) الخصائص ، ابن جنّي ، تحقيق محمّد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٧م.
- (٦) سرّ الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي ، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة ومطبعة محمّد علي صبيح وأولاده ، مصر ، ١٩٥٢م .
- (٧) الشّعريّة ، تودوروف ، ترجمة: شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة ، ط٢ ، دار توبقال للنشر ، الدّار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٠م.
- (٨) طبقات فحول الشعراء ، ابن سّلام الجمحي ، تحقيق: محمود محمّد شاكّر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٠م.
- (٩) علم النّص ، جوليا كريستيفا ، ترجمة: فريد الزّاهي ، ومراجعة: عبد الجليل ناظم ، ط٢ ، دار توبقال للنشر ، الدّار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٧م.
- (١٠) الكامل ، أبو العباس المبرّد ، تحقيق: د. محمّد أحمد الذّالي ، ط٣ ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧م.
- (١١) الكتاب ، سيبويه ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- (١٢) كتاب أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلّق عليه : محمود محمّد شاكّر ، ط١ ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ودار المدني بجدة ، ١٩٩١م.
- (١٣) كتاب دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمود محمّد شاكّر ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢م.
- (١٤) كتاب عيار الشعر ، ابن طباطبا ، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٥م.
- (١٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشد للنشر ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م.

- (١٦) لسان العرب ، ابن منظور ، تحقيق: عبد الله الكبير ، ومحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، (د.ت).
- (١٧) المقتضب ، أبو العباس المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، ط٢، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، مصر ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
- (١٨) الموشح ( مآخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر ) ، المرزباني ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، نهضة مصر ، (د.ت).
- (١٩) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث ، نهاد موسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠م.
- (٢٠) النّظم ومفهوم الاختيار (دراسة في إمكانات النّحو عند عبد القاهر الجرجاني) ، سارة أشرف سليمان ، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، جامعة القاهرة ، إشراف: أ.د. عبد الحكيم راضي ، ٢٠١٧م.
- (٢١) نقد الشعر ، قدامة بن جعفر ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).

#### الدوريات:

- (١) إشكالية التّقديم والتّأخير في النّرس البلاغي التّراثي ، فاطمة البريكي ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد ٢٠ ، الآداب (٢) ، ٢٠٠٨م.
- (٢) التّناسّ التّقدي ، ليلي بيرون موزاي - البرازيل ، ترجمة: سعيد بن الهاني ، نوافذ ، العدد ٣٤ ، السعودية، ٢٠٠٥م .
- (٣) مفهوم الرّتبة النّحويّة ، د.سامي عوض ، وحسن شحود ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلميّة، المجلد ٢٤ ، العدد ١٧ ، ٢٠٠٢م.